

ملخص بحث: الآثار القانونية للاعتراف الدستوري بدين رسمي للدولة

يظل القانون الدستوري في الدراسات القانونية على المجتمعات العربية الحالية مجالاً يجب استكشافه، خاصة في ظل التحولات المعيارية التي حدثت في هذا المجال. حيث شجعت إعادة تنشيط العدالة الدستورية في بعض الدول العربية على تجديد هذا المجال من البحوث، والذي يرجع محدودية الوصول إليه إلى حد ما إلى صعوبة عزل الظواهر القانونية عن الظواهر السياسية، ومعالجتها بشكل مستقل. كما تعد الوثيقة الدستورية إحدى مقومات دولة القانون، فأهمية الدستور تتمثل في تنظيمه للواقع السياسي في الدولة وسياستها الداخلية والخارجية، على غرار تنظيم الحقوق والحريات وحمايتها، والتفصيل في السلطات الثلاث والعلاقة فيما بينهما.

يعرف الدستور بأنه مجموعة القواعد القانونية المدونة في وثيقة رسمية تدعى الدستور (في الدول ذات الدساتير المكتوبة) والتي تتضمن شكل الدولة وخصائصها، ثم نظام الحكم الموجود فيها والنظام السياسي المتبع، ومجموعة الحقوق والحريات الأساسية الممنوحة للفرد، وكذا القواعد القانونية التي توضح السلطات الثلاث والعلاقة الوظيفية بينها، والرقابة حفظاً لمبدأ سمو الدستور، وطريقة تعديله.

لعل التطورات الراهنة في عمليات صياغة الدساتير في العالم الإسلامي شملت تحليلات جديدة شائكة ومعقدة، وإن كان أن عملية الصياغة والإقرار تختلف بين مجمل الدول، إلا أن المتفق عليه هو أن المعايير القانونية الدولية وبعض المتغيرات الدولية الأخرى لعبت ولا تزال تلعب دوراً مهماً في ذلك. فالعديد من الدول تسعى إلى تضمين معالم الدولة في النصوص الدستورية، ومن ضمن هذه المعالم طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، الأمر الذي نتج عنه الكثير من الإشكالات القانونية. ورغم من الاعتراف في الوثيقة الدستورية بدين رسمي للدولة، إلا أن المعنى التنفيذي لهذا الاعتراف يعترضه الغموض، الأمر الذي قد يؤثر على بعض الحقوق المدنية والسياسية. وهذا الغموض هو الذي ينطوي على المشكلة المتعلقة بهذه الدراسة.

حيث اهتمت العديد من الدساتير العربية صراحة بتضمين بعض النصوص التي تشير إلى أن الإسلام دين الدولة ومبادئه مصدر رئيس للتشريع فيها، وهو ما تبعه العديد من الإشكاليات. بالإضافة إلى أن هذه الدساتير تتضمن في بعض الأحيان بعض النصوص التي تفيد بالحرية الدينية إلا أنها تؤثر بطريقة أو بأخرى على الممارسة الفعلية لهذه الحرية.

تكمن إشكالية الدراسة في بحث مدى الاعتراف الدستوري بدين رسمي للدولة والآثار القانونية لذلك.

سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي والمقارن، حيث يهتم المنهج التاريخي بدراسة التطورات التاريخية والفكرية المؤثرة على صياغة النصوص الدستورية، أما المنهج الوصفي يعالج النصوص الدستورية ذات العلاقة بمكانة الدين في الدول وآثارها، ويخصص المنهج المقارن للمقارنة بين مختلف الدول العربية والإسلامية.